

تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية دراسة تحليلية ميدانية

إعداد

د/ أحمد حلمي جمعة

أستاذ المحاسبة والتدقيق

جامعة الزيتونة الأردنية

E-mail:ahmed_gomaa61@hotmail.com.

الملخص:

الهدف من الدراسة: استهدفت الدراسة الحالية فحص مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية عند تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

أداة الدراسة: لقد تم تصميم قائمة إستبيان تضمنت (٥١ عبارة) خاصة بقياس متغيرات الدراسة الخمسة الرئيسية المستقلة، ومن خلال الإساليب الإحصائية المناسبة وعينة صحيحة بلغت (١١٢) محاسب قانوني تم إختبار فرضيات الدراسة.

أهم النتائج النظرية: قد لا تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتصف إدارتها بمشاركة نشطة أوصافاً شاملة للإجراءات المحاسبية أو السجلات المحاسبية ائتمقدمة أو السياسات المكتوبة، وبالتالي من المحتمل أن تكون المفاهيم الضمنية في أنشطة الرقابة مماثلة لتلك الموجودة في المنشآت الكبيرة ولكن قد تختلف الطريقة الرسمية التي يعملون ضمنها حيث أنه كثيراً ما يكون للمنشآت الصغيرة عدد أقل من الموظفين، كما قد يكون المالك (المدير) أكثر قدرة على ممارسة رقابة أكثر فعالية مما يمكن ممارسته في منشأة أكبر، وقد تعوض هذه الرقابة المالك عن الفرص المحدودة أكثر بشكل عام لفصل المهام.

أهم النتائج الميدانية: لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية

للتدقيق بنسبة أقل من مستوى عالٍ، حيث كانت أعلى نسبة لمكون بيئة الرقابة، وأقل نسبة لمكون تقييم المخاطر.

أهم التوصيات: توصي الدراسة دائرة مراقبة الشركات بضرورة الزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتأسيس نظام للرقابة الداخلية وذلك وفقاً للأطار الصادر من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

أهم الدراسات المستقبلية: تقترح الدراسة بحث معوقات تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عند تطبيق المعايير الدولية للتدقيق، والمتمثلة في عبء الأنظمة، ونقص الطلب لمنتجاتهم وخدماتهم، والصعوبات الإقتصادية والمالية، وجذب المنافسة والإحتفاظ بالموظفين.

المصطلحات الدالة: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم- المعايير الدولية للتدقيق - الرقابة الداخلية - البيانات المالية المدققة- المحاسب القانوني.

المقدمة:

لقد أصبحت - اليوم- أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أمراً لا جدال فيه من خلال الدور الذي تؤديه في اقتصاديات الدول المتطورة سواء من حيث عددها أو مساهمتها في التشغيل (مشكلة البطالة) أو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تحظى بمكانة اقتصادية تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أشار التقرير الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية في ٢٠١١/٦/٣٠ إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل ٩٨,٥% من إجمالي المنشآت العاملة وتوظف حوالي ٦٠% من إجمالي المؤسسات العاملة، وتساهم بما نسبته ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتبر القوى المحركة للاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل وفرص الاستثمار والصادرات (www.mop.gov.jo)، إلا أن أهميتها في بعض الدول المتقدمة يمكن توضيحها في الجدول (١) التالي (زرقي، ٢٠٠٨).

الجدول (١)

الدولة	% للمنشآت	% للتشغيل	% للناتج المحلي العام
أمريكا	٩٩,٧	٥٣,٧	٤٨,٠
كندا	٩٩,٨	٦٦,٠	٥٧,٢
استراليا	٩٦	٤٥,٠	٢٣,٠
اليابان	٩٩,٥	٧٣,٨	٥٧,٠
بريطانيا	٩٩,٩	٦٧,٢	٣٠,٢
ايطاليا	٩٩,٧	٤٩,٠	٤٠,٥
فرنسا	٩٩,٩	٦٩,٠	٦١,٨
ألمانيا	٩٩,٧	٦٥,٧	٣٤,٩

بالإضافة إلى ما تقدم فقد أكد العديد من الباحثين إن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمية ومكانة اقتصادية في الدول النامية حيث أنها تمثل ما نسبته ٩٨% - في أغلب الدول العربية - من مجموع الصناعات العاملة في النشاط الاقتصادي، وهي بالتالي تؤدي دور فاعل في تعظيم فرص العمل والناتج الصناعي، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي (عبد السلام، ١٩٩٣)، وتنويع الهيكل الصناعي (إسماعيل، ١٩٩٧)، وتنمية الصادرات (سليمان، ١٩٩٨)، وتقديم الخدمات التدميمية للصناعات الكبيرة (عبد السلام، ١٩٩٣)، وتوزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليميه (فتحي، ٢٠٠٥)، وتكوين الكوادر الإدارية والفنية (سليمان، ١٩٩٨)، جذب المدخرات (زرقي، ٢٠٠٨).

لذلك يتزايد اهتمام دول العالم المختلفة - منذ بداية الألفية الثالثة - بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك للدور المهم الذي يؤديه هذه المنشآت في الاقتصاد المحلي (الوطني)، بعد أن ظل دورها في عملية التنمية محل دراسات عديدة خلال الثلاثين سنة الماضية (زرقي، ٢٠٠٨)، كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة (منظمة العمل الدولية - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) - مؤسسة التمويل التابعة للبنك الدولي - البنك الدولي) بتأهيل وتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من العمل وخاصة في الدول النامية.

وعلى الرغم من تراجع الأهمية النسبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية ونمو وتعاضد دور الصناعات الكبيرة أو العملاقة نتيجة لما أحدثته الثورة التكنولوجية من تطور في أدوات الإنتاج وما

صاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم إلا أن إسهامها في النشاط الاقتصادي ظل كبيرا حتى في أكثر الاقتصاديات تقدما (الزهار، ١٩٨١)، وتزايد دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة في معظم التجارب التنموية الناجحة لدول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، إلا أنه حتى الآن لا يوجد تعريف محدد لها (الزهار، ١٩٨١ - زرقين، ٢٠٠٨)، كما أن دورها في التنمية يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، والخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات، وذلك كما يتضح من الجدول (٢) التالي (زرقين، ٢٠٠٨ - القاضي، والرهمي، ٢٠٠٥ - فتح، ٢٠٠٥ - طه، ١٩٨٧).

الجدول (٢)

الدولة	العمالة	رأس المال
الأردن	أقل من ٥	أكثر من ٥٠٠٠٠ دينار أردني
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠٠٠٠ روبية
مصر	٣٥	١٠٠٠٠٠ جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠٠٠٠ دولار
الإكوادور	-	٢٠٠٠٠٠ دولار
اليابان	١٠٠	٢٨٠٠٠ دولار
أمريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليار دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليار دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠٠٠٠ روبية
السودان	٣٠	أقل من ٨٦٠٠٠ دولار
الجزائر	بين ١٠-٤٩	لا يزيد عن ٢٠٠ مليون دينار جزائري

يعرف البنك الدولي الصناعات الصغيرة بأنها " تلك التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملا في الدول النامية وأقل من ٥٠٠ عاملا في الدول المتقدمة"، بينما تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠-٩٩ عاملا وما يزيد على ٩٩ عاملا يعد من الصناعات الكبيرة، أمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) تعرفها بأنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة وتتبع أساليب إنتاجية حديثة ويغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

بالإضافة إلى ما تقدم نجد أن مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر يختلف من جهة إلى أخرى كما يتضح من الجدول (٣) التالي (درويش، ٢٠٠١).

الجدول (٣)

الدولة	العمالة	رأس المال
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	أقل من ٩	-
وزارة الصناعة	لا يزيد عن ١٠٠	٥٠٠٠٠٠٠ جنية بعد استبعاد الأراضي والمباني
وزارة الإدارة المحلية	لا يزيد عن ١٥ دائمين	٥٠٠٠٠٠ جنية
بنك التنمية الصناعية	-	١٠٠٠٠٠٠ جنية
لجنة الصناعة بمجلس الشورى	لا يزيد عن ٢٠	لا يزيد عن المليون بعد استبعاد الأراضي والمباني

ولعل الاختلاف ليس فقط على مستوى المنظمات الحكومية أو غير الحكومية أو داخل كل دولة، فقد وصل الاختلاف أيضا بين الباحثين عند تناولهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في أبحاثهم حيث استخدموا معايير مختلفة لتعريف هذه المنشآت - على سبيل المثال - حدد أحد الباحثين (McEvoy, 1984) العدد الخاص بالعاملين (٢٥٠) وذلك لدراسة ممارسات الأفراد، أما الباحثان (Amba- Rao and Pendse, 1985) فقد حددا العدد (٣٠٠) عامل لدراسة أسلوب المكافآت، في حين عرفها باحثان آخران (Hornsby and Kuratko, 1990) بأنها التي يعمل فيها أقل من ١٥٠ عامل، بينما عرفها الباحثان (عبد المنعم، وعبد العليم، ١٩٩٩) بأنها التي يعمل فيها أقل من ٢٥٠ عامل، وعرفها أحد الباحثين (عفيفي، ١٩٨٩) بأنها تلك المنشآت الصناعية التي يعمل بها عشرة لأقل من مائة عامل ورأس المال المستثمر بعدد المعدات في حدود ٥٠٠٠٠٠٠ جنية مصري.

ومن العرض المتقدم يتضح أنه لا توجد معايير محددة للفصل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء على المستوى الدولي أو المحلي، ولكن يوجد لهذه المنشآت مكانة اقتصادية عالمية، وعلى الرغم من المكانة والأهمية العالمية، لم تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاهتمام من

جانِب مهنة المحاسبة مثلما حظيت المنشآت الكبيرة أو المسجلة في بورصات الأوراق المالية ربما بسبب كونها غير مسجلة في البورصة، أو لأن حساباتها تعد لأغراض الضريبة المحلية فقط.

مشكلة الدراسة

تحتل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم اليوم - أكثر من أي وقت مضى - مكانا بارزا في سياسات التنمية الاقتصادية والخطاب الاقتصادي العالمي بسبب ما تعانيه الكثير من الدول من مشكلة البطالة في المرحلة الحالية، الأمر الذي يجعل من عملية البحث عن سياسة سليمة لدعم وتعزيز دورها في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية مطلبا تنمويا جادا.

ذلك في عام ١٩٨٩ أصدر مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) (لجنة ممارسة التدقيق الدولية سابقا) بيان التدقيق الدولي (١٠٠٥) الموسوم: الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة (IFAC, 1997)، وفي ١٩٩٩/٣ عدل المجلس البيان (١٠٠٥) (IFAC, 2001).

وفي ٢٠٠٢/٤ تم إجراء تعديل آخر للبيان (١٠٠٥)، وفي سبتمبر ٢٠٠٢ وافق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية على تعديل البيان (١٠٠٥) ليأخذ في الاعتبار المعايير الدولية للتدقيق الصادرة بين ١٩٩٩/٣ و ٢٠٠٣/٣ (IFAC, 2006).

وأما بالنسبة للمعايير الدولية للتدقيق الصادرة بعد ٢٠٠٣/٣ - عندما يكون مناسبا - يجب إدخال الاعتبارات الخاصة بتدقيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في متن المعايير الدولية للتدقيق، وأكد المجلس على أنه سيتم سحب الإرشادات في بيان ممارسة التدقيق الدولي (١٠٠٥) عندما تصبح التعديلات على المعايير الدولية للتدقيق ذات العلاقة نافذة المفعول (IFAC, 2007).

وفي عام ٢٠٠٨ أدخل المجلس العديد من التعديلات على بيان ممارسة التدقيق الدولي (١٠٠٥)، مع التأكيد على ما يلي (IFAC, 2008):

١- تحبوي معايير التدقيق الدولية على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية مع الإرشاد المتعلق بها التي تنطبق على تدقيق البيانات المالية

لأي منشأة، بغض النظر عن حجمها أو شكلها القانوني أو ملكيتها أو هيكل إدارتها أو طبيعة أنشطتها.

٢- يدرك مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية أنه في المنشآت الصغيرة يبرز عدد من اعتبارات التدقيق الخاصة، وبيان ممارسة التدقيق الدولي (١٠٠٥) لا يضع أية متطلبات جديدة لتدقيق المنشآت الخاصة، كما أنه لا يحدد أية استثناءات لمتطلبات معايير التدقيق الدولية، ولذلك يجب إجراء كافة عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.

٣- إن هدف بيان ممارسة التدقيق الدولي (١٠٠٥) ما يلي:

١/٣ بيان الخصائص الموجودة بشكل مشترك في المنشآت الصغيرة.

٢/٣ بيان كيف يمكن أن تؤثر الخصائص الموجودة على تطبيق معايير التدقيق الدولية.

وفي ٢٠١٠/٤/١ قام مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي بسحب بيان التدقيق الدولي (١٠٠٥) من التطبيق بعد أن تم إدخال هذا البيان ضمن نصوص معايير التدقيق الدولية بشكل كامل (IFAC, 2010).

وفي عام ٢٠٠٩ فقد أشار المجلس الى أنه بخصوص معايير التدقيق الدولية الصادرة بعد ٢٠٠٣/٣، فسوف يتم إدراج اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت الصغيرة Small Entity Audit Considerations في نص معايير التدقيق الدولية، وعليه فقد تم سحب الإرشادات الواردة في البيان الدولي لممارسة التدقيق (١٠٠٥) الموسوم: الإعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة عندما أصبحت عمليات التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ذات العلاقة سارية المفعول.

لذلك ركز مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية على تقديم الدعم لعنصر آخر مهم وهو الممارسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمحاسبين الآخرين الذين يقدمون خدمات للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من خلال لجنة الممارسات صغيرة ومتوسطة الحجم Small- and Medium-Sized Practices التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين، حيث يتم توفير معلومات مباشرة حول واضعي المعايير الدولية من منظور الممارسات صغيرة ومتوسطة الحجم/المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم إلى جانب تقديم المساعدة في وضع

أجندة العمل لوضع المعايير الدولية وضمان إمكانية تطبيق المعايير التي تم وضعها على منظور الممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

كما تقدم اللجنة الدعم الفعلي على هيئة أدلة التنفيذ والموارد المعتمدة على الإنترنت المصممة لمساعدة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في تطبيق المعايير الدولية بشكل فاعل وإدارة الممارسات الخاصة بهم ببراعة والحفاظ على الملاءمة مع عملائهم. بالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة في الأنشطة الواسعة كالمندى السنوي الخاص بها للممارسات الصغيرة ومتوسطة الحجم لضمان مواكبتها للقضايا الناشئة وقدرتها على تلبية متطلبات هيئتها في الوقت المناسب (<http://www.ifac.org/smp>).

وعلى الجانب الآخر ففي ٢٠٠٧/٢ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB, IFRS for SMEs, 2007) مسودة مقترحة لمعايير التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFRS FOR SMEs)، وفي ٢٠٠٥/١ أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني معايير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة، ثم قام بتعديلها في ٢٠٠٧/١، كما أصدر نسخة معدلة في ٢٠٠٨/١ لتطبيق اعتباراً من ٢٠٠٨/٤.

وفي ٢٠٠٧/١٢ أصدرت لجنة ممارسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, SMPC, 2007) دليل تنفيذي لاستخدام معايير التدقيق الدولية في تدقيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أصدرت اللجنة أيضاً في ٢٠٠٨/١ ورقة معلومات بشأن التقرير المالي للمنشآت متناهية الصغر: بعض الأدلة التجريبية لوجهات نظر المعدين والمستخدمين، وفي ٢٠٠٧/٩ أصدر مجلس معايير التدقيق البريطاني (The APB, 2007) دليل لتوثيق تدقيق المنشآت الصغيرة.

ونظراً لاعتماد معايير التدقيق والتأكيد الدولي في الأردن منذ ١٩٨٩/٣ فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في تحديد الإجابة على السؤال الرئيسي وهو ما مدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟

هدف الدراسة

تأسياً على ما تقدم يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة الحالية في قياس مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية من وجهة نظر المحاسبون القانونيون في الأردن.

أهمية الدراسة

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من موضوع تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية، حيث تعد هذه المنشآت أحد أهم الموضوعات - الآن - في المجتمع المالي، ففي مصر قبل ثورة ١/٢٥ تم تهيئة البورصة المصرية لإنشاء بورصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى ما تقدم لم تحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بالإهتمام من قبل في أدبيات الفكر والتطبيق المحاسبي أو على مستوى الممارسة المهنية إلا في نهاية العقد الأول من الإلفية الثالثة بصدر المعايير الدولية لإعتماد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (IFAC, IAASB, 2010) على الرغم مما لها من دور حيوي في الأدب الإقتصادي؛ بالإضافة الى ما تقدم تبرز أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

١- إعلام المحاسبون القانونيون بأعتبرات الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- التعرف على طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الفكري الحاسبي وفي الأدب الإقتصادي والممارسات العملية والمهنية.

٣- التعرف على إعتبرات الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

٤- التعرف على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية.

٥- تسليط الضوء على أهمية إستمرار البحث الأكاديمي والمهني في دراسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع مجالات الفكر المحاسبي.

المفاهيم الإجرائية للدراسة

- الرقابة الداخلية (Internal control): العملية التي يقوم الأشخاص المكلفون بالرقابة أو الإدارة أو غيرهم من الموظفين بتصميمها وتطبيقها والمحافظة عليها من أجل توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف منشأة ما فيما يتعلق بموثوقية إعداد البيانات المالية وفعالية وكفاءة العمليات والإمتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المطبقة. وتشير كلمة "عنصر الرقابة" إلى أي وجه لعنصر واحد أو أكثر من عناصر الرقابة الداخلية (IFAC, IAASB, 2010).

- البيانات المالية Financial Statement: وفقاً للمعيار الدولي إعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تتضمن المجموعة الكاملة من البيانات المالية ما يلي:

١- بيان المركز المالي كما في تاريخ إعداد التقارير.

٢- أحد البيانيين التاليين:

١/٢ بيان الدخل الشامل لفترة إعداد التقارير بحيث يعرض كافة بنود الدخل والمصروف المعترف بها خلال الفترة بما في ذلك تلك البنود المعترف بها في تحديد الربح أو الخسارة (وهو مجموع فرعي في بيان الدخل الشامل) وبنود الدخل الشامل الأخر، أو

٢/٢ بيان دخل منفصل وبيان دخل شامل منفصل. إذا اختارت المنشأة عرض بيان الدخل وبيان الدخل الشامل، فإن بيان الدخل الشامل يبدأ بالربح أو الخسارة من ثم يعرض بنود الدخل الشامل الأخر.

٣- بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير.

٤- بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير.

٥- الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

- المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم Small & Medium- Sized Entities تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة، ولا تنشر بياناتها المالية للمستخدمين الخارجيين (IASB, IFRS for SMEs, 2009).

- "البيانات المالية المدققة Audited Financial Statements" البيانات المالية المدققة من قبل المدقق المستقل (المحاسب القانوني) وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق.

الدراسات السابقة

يجدر جادى ذي بدء- الإشارة الى أنه على الرغم من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ودورها في التنمية الاقتصادية - خاصة في العالم العربي- فقد اتضح أن هناك ندرة في مجال الدراسات المحاسبية، بينما في مجال الأدب الإداري فقد اتضح أن هناك دراسات قليلة، ومن هذه الدراسات (مزروع، ٢٠٠٢- درويش، ٢٠٠١- عبد المنعم، وعبد العليم، ١٩٩٩- السيد، ١٩٩٩- نصر، ١٩٩٩- غنيم، ١٩٩٣- Duijm & Troen, 2011) وعلى جانب آخر فقد قدم الأدب الاقتصادي إسهامات متميزة ولكنها تبدو أكثر من المجالات الأخرى، وإن كانت هذه الإسهامات لم تضع حلول مثلي وخاصة لمفهوم أو خصائص هذه المنشآت الصغيرة أو المتوسطة الحجم، ولكنها ركزت على دورها ومشاكلها- خاصة التمويلية- ولعل أبرز الإسهامات كانت دراسة (زرقين، ٢٠٠٨- القاضي والرهيمي، ٢٠٠٥- عامر، ٢٠٠٢- - العوضي، ٢٠٠١- امبابي، ١٩٩٨- Chew and Soon-Beng, 2008)

وأما فيما يتعلق بالدراسات في مجال التدقيق والمحاسبة والرقابة الداخلية فقد اتضح وجود دراسات عديدة أهمها (Nagy, 2008- Ittonen, 2010- Pathak, 2005- Bierstaker & Thibodeau, 2006- Patten, 2006- Schneider, 2009- Mitra & Hossain, 2011- Stephens, 2011- Munro & Stewart, 2011- Jones, 2008- Sim, 2010- Mitra, 2009- Rae & Subramaniam, 2008- Huang, 2009- Agbejule & Jokipii, 2009- Sarens and Christopher 2010- Kam, Gary & Picheng, 2009- O'Leary, Iselin, and Sharma, 2006- Janvrin, 2008- Haron, Ibrahim, Jeyaraman and Chye, 2010 الملجي، ١٩٩٩- مرعي، ٢٠٠٢)

ولكن يلاحظ أن جميع الدراسات السابقة لم تتناول موضوع الدراسة الحالية ومن ثم فإن هذه الدراسة حسب إعتقاد الباحث تعد أول دراسة في هذا المجال مما يزيد من أهميتها.

الخلفية النظرية للدراسة

طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

لقد تعددت واختلقت الرؤى والأفكار حول مفهوم أو خصائص المنشآت المتناهية الصغر (Micro-Entity) أو الصغيرة جدا (Smallest-Very Small)، والصغيرة (Small) والمتوسطة الحجم (Medium-Sized)، كما اختلفت معايير التفرقة بينها سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو على مستوى المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك بين الباحثين وخاصة الاقتصاديين، وأما من ناحية بيانات التدقيق فقد أشار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في البيان (١٠٠٥) إلى إن معنى منشأة صغيرة يعطي الاعتبار ليس فقط لحجم المنشأة بل كذلك لخصائصها النوعية المثالية، والمؤشرات الكمية لحجم المنشأة قد تشمل ما يلي (IFAC, 2008):

١- المبالغ الإجمالية للميزانية العمومية والإيراد، وعدد الموظفين، إلا أن هذه المؤشرات ليست قاطعة، وعلى ذلك ليس من الممكن إعطاء تعريف مناسب لمنشأة صغيرة من النواحي الكمية فقط.

٢- يجب أن تتصف المنشأة الصغيرة بوجود تركيز في الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد - عادة فرد واحد- مع مراعاة الآتي:

١/٢ تشير كلمة فرد إلى ملكية من قبل شخص طبيعي وليس من قبل منشآت أخرى.

٢/٢ إن المنشأة التي تملكها منشأة أخرى قد تعتبر منشأة صغيرة لغرض البيان (١٠٠٥) إذا كان المالك يظهر الخصائص المناسبة أي وجود في المنشأة واحد أو أكثر مما يلي:

١/٢/٢١ موارد دخل قليلة.

٢/٢/٢٢ نظام حفظ سجلات غير متطور.

٣/٢/٢ أنظمة رقابة داخلية محدودة، بالإضافة إلى إمكانية قيام الإدارة بتجاوز أنظمة الرقابة.

مع الأخذ بعين الاعتبار إن الخصائص النوعية المذكورة أعلاه ليست شاملة، وليست مقتصرة على المنشآت الصغيرة، وأن المنشآت الصغيرة لا تظهر بالضرورة جميع هذه الخصائص، وبناء على ما تقدم تظهر المنشآت الصغيرة عادة خاصية تتمثل في الآتي:

١- تركيز الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد.

٢- تشترك في واحدة أو أكثر من الخصائص المناسبة.

بينما اتجهت معايير المحاسبة في تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) في معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها (IASB, IFRS for SMEs, 2007, 2009):

" تلك المنشآت التي لا تخضع للمساءلة العامة، ولا تنشر بياناتها المالية للمستخدمين الخارجيين."

مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي (IASB, IFRS for SMEs, 2007, 2009):

١- أن المنشآت تخضع للمساءلة العامة إذا كانت:

١/١ تسجل أو تقوم بتسجيل بياناتها المالية في هيئة أوراق مالية أو منظمة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي صنف من الأدوات المالية في سوق أوراق مالية عام؛ أو

٢/١ تمتلك أصول ذات مقدرة انتمائية لمجموعة واسعة من المستثمرين - مثل- البنوك، منشآت التأمين، المتعاملين أو المضاربين في بورصات الأوراق المالية، صناديق التقاعد أو الصناديق التعاونية أو بنوك استثمار.

٢- يشمل مصطلح المستخدمين الخارجيين الملاك غير المشمولين بإدارة المنشأة، والدائنين الموجودين والمحتملين، وكلاء الائتمان.

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن بناء على قائمة إحصائية الشركات تمثل من حيث العدد ٩٩%،

ومن حيث رأس المال تمثل ٥٧% من حجم رأس المال المستثمر في المملكة ومن هنا تتزايد أهمية الدراسة الحالية، وذلك كما يتضح من الجدول (٤) التالي:

الجدول (٤)

نوع الشركة	العدد	رأس المال (بالدينار الأردني)
توصية بسيطة	١٣٩٢٩	٢٦٨٢٧٣٦٩٢
تضامن	٩٠٨١٥	١٢٠٣٩٩٢٧٦٣
مدنية	١٧٦	٩٠٥٢٩٥٠
مساهمة عامة	٤٥٤	٣٥٦٤٢٣٦٥٤٧
ذات مسؤولية محدودة	١٦٥٠٨	٢١٨٨٢٨٠٣١٠
معفاه	٧٩٢	٩٤٣٤٩٩٩٠
مساهمة خاصة	٥٠١	٨٥٨٨٤٦٥٤٥
لا تهدف للربح	٢١١	١٢٥٨٥٩١٥
المجموع	١٢٣٣٨٦	٨١٩٩٦١٨٧١٢

إعتبارات الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

نظراً للدور الهام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي إطار الخصائص المحاسبية المذكوره أعلاه، ومن أجل زيادة قيمتها المجتمعية ففي عام ٢٠١٠ (IFAC, 2010) طور مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي إطاراً للرقابة الداخلية ليتحقق منه المحاسب القانوني عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت المساهمة ومنتشآت القطاع العام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولعل أهم ما تضمنه المعيار الدولي للتدقيق (٣١٥) الموسوم: تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها بشأن إعتبارات الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن العديد من عمليات التدقيق الصغيرة تنفذ بشكل كامل من قبل شريك العملية (الذي قد يكون ممارساً فرداً)، وفي مثل هذه الحالات، فإن شريك العملية، بما أنه قام بتخطيط التدقيق شخصياً، فهو المسئول عن إعتبار حساسية البيانات المالية للمنشأة للأخطاء الجوهرية الناجمة عن الغش أو الخطأ، ولذلك يجب على شريك العملية عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إعتبارات الرقابة الداخلية (IFAC, IAASB, 2010- IFAC, IAASB, 2009) التالية:

أولاً: بيئة الرقابة: قد تختلف بيئة الرقابة على الأرجح عن بيئة الرقابة في المنشآت الكبيرة - على سبيل المثال- لا يجوز أن يشمل أولئك المكلفين بالحوكمة في المنشآت الصغيرة عضواً مستقلاً أو من الخارج، وقد يتولى دور الرقابة المالك (المدير) مباشرة عندما لا يوجد مالكون آخرون، وبالتالي قد تؤثر طبيعة بيئة الرقابة على أهمية عناصر الرقابة الأخرى أو غيابهم - على سبيل المثال- قد تخفف المشاركة النشطة للمالك (مدير) من مخاطر معينة ناجمة عن عدم فصل المهام في المنشآت الصغيرة، ولكنها قد تزيد من مخاطر أخرى مثل مخاطر تجاوز عناصر الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد لا تتوفر أدلة التدقيق لعناصر بيئة الرقابة في المنشآت الصغيرة على شكل وثائقي، وخاصة حين تكون الاتصالات بين الإدارة والموظفين الآخرين غير رسمية، ومع ذلك تكون فعالة- على سبيل المثال- قد لا يكون لدى المنشآت الصغيرة قواعد سلوك مكتوبة، ولكن بدلاً من ذلك تقوم بتطوير ثقافة تؤكد على أهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال الاتصالات الشفوية ومن خلال الإدارة مثلاً، وتبعاً لذلك تعتبر مواقف ووعي وإجراءات الإدارة أو المالك (المدير) ذات أهمية خاصة في فهم المدقق لبيئة الرقابة في منشأة صغيرة.

ثانياً: تقييم المخاطر: قد لا تملك معلومات مالية مرحلية أو شهرية التي يمكن استخدامها لأهداف الإجراءات التحليلية، وفي هذه الظروف، وعلى الرغم من قدرة المحاسب القانوني على أداء إجراءات تحليلية محدودة لأهداف التخطيط لعملية التدقيق أو الحصول على بعض المعلومات عن طريق الاستفسار فقد يحتاج للتخطيط لأداء الإجراءات التحليلية لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند توافر مسودة مسبقة عن البيانات المادية الخاصة بالمنشأة، بالإضافة إلى ما تقدم لا توجد عادة لدى المنشآت الصغيرة عمليات لقياس ومراجعة الأداء المالي، وقد تكشف الاستفسارات من الإدارة على أنها تعتمد على مؤشرات رئيسية معينة لتقييم الأداء المالي وإتخاذ الإجراءات المناسبة، وبالتالي إذا أشارت مثل هذه الاستفسارات إلى غياب قياس أو مراجعة الأداء، فمن الممكن أن تكون هناك مخاطر أخطاء متزايدة لم يتم الكشف عنها وتصحيحها.

ثالثاً: نظم المعلومات والاتصالات: من المحتمل أن تكون نظم المعلومات وأساليب العمل ذات العلاقة الخاصة بإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة

رسمية بشكل أقل مما هي عليه في المنشآت الأكبر، إلا أن دورها هام بنفس المقدار، وقد لا تحتاج المنشآت الصغيرة والتي تتصف إدارتها بمشاركة نشطة أو صافاً شاملة للإجراءات المحاسبية أو السجلات المحاسبية المتقدمة أو السياسات المكتوبة. ولذلك، قد يكون فهم أنظمة وعمليات المنشأة أسهل من تدقيق منشآت أصغر، كما قد يكون أكثر اعتماداً على الإستفسارات من الاعتماد على مراجعة الوثائق، ومع ذلك تبقى الحاجة إلى الحصول على الفهم مهمة، أما فيما يتعلق بالاتصالات فقد يكون الإتصال أقل من الناحية الرسمية وأسهل تحقيقاً في منشأة صغيرة مما هو في منشأة أكبر بسبب المستويات الأقل عدداً، وكذلك وضوح وتوفر الإدارة بشكل أكبر.

رابعاً: أنشطة الرقابة: كثيراً ما يكون للمنشآت الصغيرة عدد أقل من الموظفين مما قد يحد من المدى الذي يكون فيه فصل المهام عملياً، ومع ذلك وفي المنشآت الصغيرة التي يديرها المالك، قد يكون المالك (المدير) أكثر قدرة على ممارسة رقابة أكثر فعالية مما يمكن ممارسته في منشأة أكبر، وقد تعوض هذه الرقابة المالك عن الفرص المحدودة أكثر بشكل عام لفصل المهام، ومن ناحية أخرى فإنه قد يكون المالك (المدير) أكثر قدرة على تجاوز عناصر الرقابة لأن نظام الرقابة الداخلية أقل رسمي، وبالتالي يأخذ المحاسب القانوني هذا بعين الاعتبار عند تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الغش.

لذلك من المحتمل أن تكون المفاهيم الضمنية في أنشطة الرقابة في المنشآت الصغيرة مماثلة لتلك الموجودة في المنشآت الكبيرة ولكن قد تختلف الطريقة الرسمية التي يعملون ضمنها، وبالإضافة إلى ذلك، فقد تجد المنشآت الصغيرة أن أنواعاً معينة من أنشطة الرقابة ليست مناسبة بسبب عناصر الرقابة التي تطبقها الإدارة. على سبيل المثال - فإن إحتفاظ الإدارة بصلاحيات الموافقة على المشتريات الهامة من حدود الإلتزام يمكن أن توفر رقابة قوية على أرصدة الحسابات والمعاملات المهمة مقللة أو مزيلة الحاجة لمزيد من أنشطة الرقابة التفصيلية، وبناءً على ما تقدم من المحتمل أن تكون أنشطة الرقابة المتعلقة بالتدقيق لمنشأة صغيرة مرتبطة بالفئات الهامة - مثل - الإيرادات والمشتريات ومصروفات التوظيف.

خامساً: المراقبة : كثيراً ما يتم تحقيق مراقبة عناصر الرقابة في الإدارة من خلال مشاركة الإدارة أو المالك (المدير) الوثيقة في العمليات، وكثيراً ما تحدد المشاركة الوثيقة للإدارة في العمليات اختلافات هامة عن التوقعات وعدم الدقة في المعلومات المالية التي تؤدي إلى إجراءات تصحيحية للرقابة.

الدراسة الميدانية

أداة ومتغيرات الدراسة

يجدر الإشارة الى أن أداة الدراسة (قائمة الإستبيان) تتكون من قسمين بحيث تضمن القسم الأول المعلومات العامة، بينما تضمن القسم الثاني (٥١ عبارة) خاصة بقياس متغيرات الدراسة الخمسة الرئيسية المستقلة حيث تم صياغة (١١) عبارة لقياس المتغير الأول (بيئة الرقابة)، و(٩) عبارات لقياس المتغير الثاني (تقييم المخاطر)، و(١٨) عبارة لقياس المتغير الثالث (أنشطة الرقابة)، و(٧) عبارات لقياس المتغير الرابع (أنظمة المعلومات والإتصال)، و(٦) عبارات لقياس المتغير الخامس، كما تم استخدام مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط بحيث يقوم المستقصي منه بتحديد درجة الأهمية النسبية من خلال إعطاء وزن نسبي لكل عبارة وهي يطبق بقوة (٥) إلى نادراً (١).

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية حيث تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي مثل التوزيع التكراري لبيان خصائص عينة الدراسة الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إتجاهات آراء عينة الدراسة، كما تم استخدام اختبار الثبات (كرونباخ ألفا) لاختبار مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا كما تم اختبار الفرضيات (٥ فرضيات) باستخدام One Sample T-test، و One- Sample Statistics، كما تم استخدام Oneway ANOVA، و Multiple Group Statistics، و Independent Samples Test، و Comparisons لمعرفة مدى وجود فروق في آراء عينة الدراسة تعود إلى خصائص العينة، تم استخدام اختبار Scheffe، Homogeneous Subsets، لمعرفة اتجاهات الفروق في عينة الدراسة.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة الحالية لاختبار ما إذا كان من الممكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تطبيق مكونات الرقابة لأغراض تدقيق البيانات المالية ، ولتحقيق هذا الاختبار فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى (H₀₁): لا تطبق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكون بيئة الرقابة لأغراض تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الثانية (H₀₂): لا تطبق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكون تقييم المخاطر لأغراض تدقيق البيانات المالية.

الفرضية الثالثة (H₀₃): لا تطبق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكون نظام المعلومات والإتصالات لأغراض تدقيق البيانات المالية

الفرضية الرابعة (H₀₄): لا تطبق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكون أنشطة الرقابة لأغراض تدقيق البيانات المالية

الفرضية الخامسة (H₀₅): لا تطبق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم مكون المراقبة لأغراض تدقيق البيانات المالية

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين المقيدین بسجلات جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والبالغ عددهم (٢٥٥) في منتصف عام ٢٠١١، وقد تم تحديد حجم العينة (n) والبالغة (١٥٣) بنسبة (٦٠%)، وذلك باستخدام معادلة تحديد حجم العينة في ظل الافتراضات التالية:

١- نسبة الظاهرة في المجتمع ٥٠% لأنها غير معروفة.

٢- مستوى الثقة ٩٥% وبالتالي فإن معامل الثقة ١,٩٦ (مستخرج من الجداول الإحصائية).

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة الحالية فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية مع عينة الدراسة كما تم توزيع عدد (١٥٣) قائمة استبيان على مفردات العينة أمكن استلام (١٢٣) استبانته بنسبة ٨٠% من حجم العينة تم فحصها واستبعاد غير الصحيحة منها وبلغ عدد الردود الصحيحة (١١٢) قائمة

بنسبة ٧٣% من الاستبيانات المستلمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاستبيانات قد تم تسليمها / واستلامها باليد بالإضافة الى البريد الإلكتروني.

الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة

لقد تضمن القسم الأول من قائمة الاستبيان المعلومات العامة لخصائص عينة الدراسة وقد بين التحليل باستخدام برنامج Spss النتائج التي يوضحها الجدول (٥) التالي:

الجدول (٥): يوضح الأهمية النسبية لخصائص عينة الدراسة

المؤهل العلمي:	إجمالي	%
كلية مجتمع	-	-
بكالوريوس	١٠٦	٩٥
ماجستير	٠٠٦	٠٥
دكتوراه	-	-
المجموع	١١٢	١٠٠
٢- التخصص:		
المحاسبة	١٠٠	٩٠
إدارة	٠٠٦	٠٥
مالية ومصرفية	-	-
اقتصاد	٠٠٦	٠٥
المجموع	١١٢	١٠٠
٣- الخبرة العملية:		
أقل من ٥ سنوات	٨٩	٨٠
أكثر من ٥ - ١٠	١١	١٠
أكثر من ١٥ - ٢٠ سنة	٦	٠٥
أكثر من ٢٠ سنة	٦	٠٥
المجموع	١١٢	١٠٠

صدق وثبات أداة الدراسة

يقصد بصدق الأداة درجة قدرة الأستبيان على قياس المتغيرات التي صممت لقياسها، أما ثبات الأداء فيعنى مدى الحصول على النتائج نفسها في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام نفس الأداة، لذلك فقد تم اختبار مدي صدق الاستبيان بعرضه على بعض من أعضاء الهيئة التدريسية والمهنيين في أقسام المحاسبة وجمعية المحاسبين القانونيين، كما تم إجراء

بعض التعديلات المناسبة على القائمة، وتم اختبار مدى ثبات الأداة من خلال حساب معامل الثبات حيث بلغ معامل الثبات Cronbach's Alpha كرونباخ ألفا لكافة عبارات الاستبيان ٩٨% تقريباً.

التحليل الإحصائي الوصفي لأراء عينة الدراسة

للتعرف على مدى مراعاة المحاسبون القانونيون لأختبار الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري، كما يتضح من الجدول (٦) التالي:

الجدول (٦): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإتجاهات أراء عينة الدراسة

S.Dev	M	Var	S.Dev	M	Var	S.Dev	M	Var
.٨٢١٧	٢,٧٥٠	٠	.٨٧٤٥	٢,٨٠٠	٢- نظام	.٦٢٦٤	٤,١٠٠	١- بيئة
١,٠٢٣	٢,٦٠٠	المراقبة	.٧٨٣٤	٢,٧٠٠	المعلومات	.٧٠٩٣	٤,٠٠٠	الرقابة
.٩٧٢٥	٢,٦٠٠		.٧٠٩٣	٤,٠٠٠	والإتصال	١,٠١٦	٢,٦٥٠	
.٩٢٤٨	٢,٥٠٠		.٧٤٣١	٢,٥٠٠		.٥٤٠٢	٤,١٠٠	
.٩٦٦٠	٢,٦٥٠		.٨٥٥٦	٢,٨٥٠		.٩١٩٣	٢,٦٠٠	
.٩١٢٥	٢,١٥٠		.٦٦٥٤	٢,٦٠٠		.٩٧٦٤	٢,٤٥٠	
			.٨٠٨٧	٢,٥٠٠		.٧٥٠٦	٢,٨٠٠	
			١,٠٢٧	٢,٥٠٠		.٨١٧٣	٢,٩٠٠	
			.٦٥٦٩	٢,٢٠٠		.٧٩٤٦	٤,١٥٠	
			.٩٦٦٠	٢,٣٥٠		١,٠٧٤	٢,٤٥٠	
			١,٠٠٨	٢,٢٠٠			٢,٦٥٠	
			١,٠٧٤	٢,٤٥٠				
			.٩٨٢٨	٢,٢٠٠				
			.٩٧٧٧	٢,٦٠٠				
			.٧٢٨٥	٢,٨٥٠				
			.٩٧٦٤	٢,٥٥٠				
			.٧٨٣٤	٢,٧٠٠				
			١,٠٢٣	٢,٤٥٠				
.٧٨٩٣	٢,٥٤١	المتوسط	.٦٥٠٨	٢,٥٦١	المتوسط	.٦٢٣٨	٢,٨٠٩	المتوسط
-	%٧٠,٨	الأهمية النسبية	-	%٧١	الأهمية النسبية	-	%٧١	الأهمية النسبية
			.٦٤٢٣	٢,٧٠٠	٤- أنشطة	١,١٥٥	٢,١٥٠	٢- تقييم
			.٦٨٠٣	٢,٨٠٠	الرقابة	.٨٩١٦	٢,١٠٠	المخاطر
			.٩٢٤٨	٢,٥٠٠		١,١٢٠	٢,٥٠٠	
			.٨٤٥٢	٢,٧٠٠		١,٠٦٥	٢,١٥٠	
			.٨٤٥٢	٢,٧٠٠		١,٠٩٨	٢,١٠٠	
			.٧٥٠٦	٢,٨٠٠		١,١١٧	٢,٤٠٠	
			.٧٩٤٦	٢,٣٥٠		١,١٤٨	٢,٢٠٠	
						١,٠٦٥	٢,١٥٠	
						.٨٥٥٦	٢,٦٥٠	
			.٦٤٢٣	٢,٦٥٠	المتوسط	.٩١٠٦	٢,٤١٦	المتوسط
			-	%٧٢	الأهمية النسبية	-	%٦٤	الأهمية النسبية
			%٧١					المتوسط العام للأهمية النسبية

على الرغم من وجود تحميل لبعض العبارات على عوامل أخرى، وهو ما يمكن أن يرجع السبب فيه الى عدم إدراك العينة لبعض العبارات إدراكاً صحيحاً، إلا أن نتائج التحليل الوصفي في الجدول (٦) تشير الى أن قيم الوسط الحسابي ذات دلالة إحصائية ومرتفعة الى حد ما، وهذا يشير الى مصداقية الأداء وملائمتها للبيئة المطبقة عليها، مع ملاحظة أن جميع عبارات الإستهتبان ذات ارتباط بالمتغير الذي ينتمي اليها، كما انها تفسر جزءاً من ذلك المتغير، وبشكل عام تشير نتائج التحليل الوصفي الى تطبيق المحاسبون القانونيون لأعتبار الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن مع ملاحظة أن الوسط الحسابي أكثر من (٣) لكل العبارات.

اختبار فرضيات الدراسة

لإختبار فرضيات الدراسة تم استخدام تحليل الإنحدار One-sample Test - One-sample Statistics ، ولقد بين التحليل النتائج الموضحة في الجدول (٧) التالي:

الجدول (٧): بوضوح نتائج إختبار فرضيات الدراسة

Sig.	T المحسوبة	df	Std. Deviation	Mean	Varia.
.000	١٦,٤٠٦	١١١	.٩٢٣٨٠	٣,٨٠٩١	H ₁
.000	٣,٠١٠	١١١	.٩١٠٦٢	٣,٢١٦٧	H ₂
.000	١٠,٩٠٥	١١١	.٦٥٠٨٥	٣,٥٦١١	H ₃
.000	١٢,٧٨٢	١١١	.٦٤٣٢٤	٣,٦٥٠٠	H ₄
.000	٨,٦٨١	١١١	.٧٨٩٣٠	٣,٥٤١٧	H ₅

ومن الجدول (٧) يتضح أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكونات الرقابة الداخلية لأغراض تدقيق البيانات المالية حيث بلغت قيمة (T) الجدولية (١,٩٨) وهي أقل من قيم (T) المحسوبة أعلاه وبالتالي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة لجميع الفرضيات.

تحليل الاختلافات في آراء هيئة الدراسة

لتحليل الاختلافات في آراء عينة الدراسة ، بشأن ما إذا كانت نتائج إختبار فرضيات الدراسة تعود الى خصائص العينة تم استخدام Independent Samples Test و Oneway ANOVA، للتخصص العلمي والخبرة العملية ، وقد بين التحليل الأحصائي

أنه توجد إختلافات في آراء عينة الدراسة بشأن الفرضيات الخمسة تعود الى المؤهل العلمي والتخصص والخبرة العملية حيث بلغت قيمة Sig. أقل من ٥% كما يتضح في الجدول (٨) التالي:

الجدول (٨): يوضح نتائج الأختلافات في آراء عينة الدراسة بشأن فرضيات الدراسة

الخبرة العملية		التخصص العلمي		المؤهل العلمي		H
F	Sig.	F	Sig.	T	Sig.	
٤,٠٧٨	...٨	٤,٩٣٥	...٨	13.072	...٠٠	H ₁
٣٢,١٤٩	...٠٠	١٠,٩١٤	...٠٠	٣٤,٥٣٩	...٠٠	H ₂
١٥,٧٤٧	...٠٠	١٢,٦٩٨	...٠٠	٢٧,٩٨٤	...٠٠	H ₃
١٦,٩٤٠	...٠٠	٤,٩٣٦	...٠٨	٢٦,٦٩٩	...٠٠	H ₄
٩,٨٢١	...٠٠	٧,٥٨٠	...٠١	١٧,٥١٨	...٠٠	H ₅

ولقياس اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة فقد تم استخدام Group وIndependent Samples Test، Statistics للناتج أن هناك فروق ولكنها في صالح فئة حملة البكالوريوس، Multiple Comparisons كما تم استخدام اختبار Scheffe، Homogeneous Subsets، للتخصص العلمي والخبرة العملية وقد أوضحت النتائج أن الفروق كانت لصالح تخصص الإقتصاد، وأما الخبرة فكانت لصالح فئة الخبرة من (٥ الى ١٠ سنوات).

الخلاصة والنتائج

استهدفت الدراسة الحالية قياس مدى تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبعد عرض الإطار النظري للدراسة - بالإضافة الى ما ورد في المقدمة - وتحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من المحاسبين القانونيين بلغت (١١٢) محاسب قانوني معتمد، فقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

أولاً: قد يتولى دور الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المالك (المدير) مباشرة عندما لا يوجد مالكون آخرون، وبالتالي:
١/١ قد تؤثر طبيعة بيئة الرقابة على أهمية عناصر الرقابة الأخرى أو غيابها.

٢/١ قد لا تتوفر أدلة التدقيق لعناصر بيئة الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على شكل وثائقي، وخاصة عندما تكون الإتصالات بين الإدارة والموظفين الآخرين غير رسمية، ومع ذلك تكون فعالة.

ثانياً: قد لا تملك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعلومات المالية المرحلية أو الشهرية التي يمكن إستخدامها لأهداف الإجراءات التحليلية، كما لا توجد عادة عمليات لقياس ومراجعة الأداء المالي، وبالتالي من الممكن أن تكون هناك مخاطر أخطاء متزايدة لم يتم الكشف عنها وتصحيحها.

ثالثاً: قد لا تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تتصف إدارتها بمشاركة نشطة أوصافاً شاملة للإجراءات المحاسبية أو السجلات المحاسبية المتقدمة أو السياسات المكتوبة، وبالتالي من المحتمل أن تكون المفاهيم الضمنية في أنشطة الرقابة مماثلة لتلك الموجودة في المنشآت الكبيرة ولكن قد تختلف الطريقة الرسمية التي يعملون ضمنها حيث أنه كثيراً ما يكون للمنشآت الصغيرة عدد أقل من الموظفين، كما قد يكون المالك (المدير) أكثر قدرة على ممارسة رقابة أكثر فعالية مما يمكن ممارسته في منشأة أكبر، وقد تعوض هذه الرقابة المالك عن الفرص المحدودة أكثر بشكل عام لفصل المهام.

رابعاً: لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكونات الرقابة الداخلية بمستوى عام بلغ (٧١%) وذلك لأغراض تدقيق البيانات المالية، حيث كانت النتائج بالنسبة لكل مكون كما يلي:

١/٤ لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكون بيئة الرقابة بنسبة (٧٦%)، ولكن أعلى تطبيق تمثل في وجود توجد تعليمات عامة لتعيين السلطات والمسؤوليات بنسبة (٨٢%)، ولا توجد تعليمات بشأن سلطات ومسؤوليات مجلس الإدارة و لجنة التدقيق (٨٠%)، ووجود تعليمات بالإجراءات والسياسات العامة (٨٣%)، ووجود هيكل تنظيمي (٧٩%)، وجود فلسفة خاصة بالإدارة وأسلوب للتشغيل (٧٦%)، أما باقي العبارات فهي أقل من المستوى الكلي.

٢/٤ لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكون تقييم المخاطر بنسبة (٦٤%)، ولكن أعلى تطبيق تمثل في وجود نظام جيد للتخطيط وإعداد الموازنات (٧٣%)، ووجود فلسفة واضحة لإدارة التغيير (٦٨%)، فضلاً عن وجود تحديد واضح للتهديدات ((٦٦)، أما باقي العبارات فهي أقل من المستوى الكلي.

٣/٤ لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكون نظام المعلومات والاتصالات بنسبة (٧١%)، ولكن أعلى تطبيق تمثل في وجود التزام بخاصية دقة البيانات فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو الكترونياً (٨٠%)، ووجود التزام بخاصية الاستمرارية فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو الكترونياً (٧٧%)، ووجود إجراءات واضحة لعمل التسويات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات (٧٧%)، ووجود تحديد واضح للسلطات فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو الكترونياً (٧٦%)، أما باقي العبارات أقل من المستوى الكلي.

٤/٤ لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكون أنشطة الرقابة بنسبة (٧٣%)، ولكن أعلى تطبيق تمثل في وجود إجراءات واضحة لنشر ونقل المعلومات (٧٦%)، ووجود نظام واضح لتدفق المعلومات عن الأداء (٧٦%)، ووجود إجراءات واضحة لعمليات الاتصال الإداري (٧٤%)، ووجود إجراءات واضحة لتوصيل الأهداف (٧٤%)، ووجود تحديد واضح لفترات الاجتماعات الرسمية (٧٤%)، أما باقي العبارات أقل من المستوى الكلي.

٥/٤ لقد كشفت الدراسة الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تطبق مكون المراقبة بنسبة (٧١% تقريباً)، ولكن أعلى تطبيق تمثل في وجود إجراءات واضحة للمراقبة المستمرة (٧٥%)، ووجود إجراءات واضحة لفحص التسويات (٧٣%)، لا يوجد دليل واضح لأنشطة التحسين المستمرة (٧٢%)، لا يوجد نظام واضح لمواجهة عجز آليات التقارير (٧٢%)، أما باقي العبارات أقل من المستوى الكلي.

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

أولاً: توصي الدراسة دائرة مراقبة الشركات بضرورة الزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بتأسيس نظام للرقابة الداخلية وذلك وفقاً للأطار الصادر من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

ثانياً: توصي الدراسة مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بضرورة تطوير ثقافة تؤكد على أهمية النزاهة والسلوك الأخلاقي من خلال الإتصالات الشفوية حيث تعتبر مواقف ووعي وإجراءات الإدارة أو المالك (المدير) ذات أهمية خاصة في فهم المدقق لبيئة الرقابة وتقييم المخاطر، وذلك من خلال مراعاة (إعتبار) وجود نظام للتقييم الذاتي/ وفحص تأكيد الجودة، وجود أهداف إستراتيجية / ومحددة للعمليات الخاصة/ والفرعية وأنشطة واضحة بشأن تقدير المخاطر، فضلاً عن وجود دليل وتحديد واضح للتهديدات والتخطيط المستمر للأعمال المتعلقة بتحديد المخاطر، والإلتزام بخاصية الوقت المناسب فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً.

ثالثاً: توصي الدراسة مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بضرورة تطوير ثقافة تؤكد على أهمية نظام المعلومات الإتصالات الشفوية حيث تعتبر ذات أهمية خاصة في فهم المدقق لنظام المعلومات الإتصالات، وذلك من خلال مراعاة (إعتبار) التحديد الواضح لأنظمة التشغيل، وضوابط أمن الوصول، وقواعد النظام، وإجراءات الاختبار الأوتوماتيكي للملفات، وتطوير مقاييس الأداء، وشغل الوظائف المباشرة أو إدارة النشاط، وتحليل البيانات وإدارة الطرف الثالث وذلك لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات.

رابعاً: توصي الدراسة مديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بضرورة تطوير ثقافة تؤكد على أهمية أنشطة الرقابة والمراقبة حيث تعتبر ذات أهمية خاصة في فهم المدقق لأنشطة الرقابة والمراقبة، وذلك من خلال مراعاة (إعتبار) وجود إجراءات واضحة لعمليات التوصيل الإستراتيجي، وتحديد واضح لسياسات التدريب، ووجود إجراءات واضحة لمراقبة الفعل التصحيحي.

خامساً: يجب على جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين رقابة مدى التزام المحاسبين القانونيين المعتمدين بالتحقق من الإطار المتكامل للرقابة الداخلية عند تدقيق البيانات المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن عمل برامج تدريب وورش عمل وإصدار النشرات الدورية سواء للمحاسبين القانونيين ومديري المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

سادساً: يجب على أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية - أقسام المحاسبة- ضرورة الاهتمام بتدريس التطورات في المعايير الدولية للتدقيق الدولية المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حتى يمكن إعداد جيل قادر على مواجهة التحديات الجديدة فضلاً عن ما تمثله المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهمية في الأقتصادات الوطنية والعربية والدولية والعالمية. ≡

حدود الدراسة والدراسات المستقبلية

تعتمد الدراسة الحالية على استخدام قائمة الاستبيان في تجميع المعلومات، ومن المعروف أنه ربما يكون هناك تحيز من قبل المستجوبين نتيجة استخدام هذه القائمة، كما أن هذه الدراسة تركز على فئة واحدة وهم المحاسبون القانونيون (المدققون المستقلون) ، دون إدارات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن ذلك فإن هذه الدراسة تتم داخل دولة الأردن، وبواسطة المحاسبين القانونيين المرخصين لدي جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بالإضافة الى ما تقدم لم تتناول الدراسة معوقات تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتمثلة في عبء الأنظمة، ونقص الطلب لمنتجاتهم وخدماتهم، والصعوبات الإقتصادية والمالية، وجذب المنافسة والإحتفاظ بالموظفين، ولذلك تقترح الدراسة على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية دراسة تلك المعوقات، لوضع الحلول اللازمة لها، كما تقترح الدراسة أيضاً بحث مدى ملائمة تطبيق الإطار الدولي لرقابة الجودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

قائمة مراجع الدراسة

المراجع العربية

- السيد، منير حسن على، (١٩٩٩)، أداء الوظيفة التسويقية في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول: ٢٨٧-٣٤٣.
- العوضي، فايزة خير الله ناصر، (٢٠٠١)، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق وتوفير فرص عمل للشباب بعيدا عن الوظائف الميري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث: ١٧٥-٢٢٢.
- القاضي، محمد بدوي، الزهيمي، سعد خضير (٢٠٠٥)، الاستثمارات في المشاريع الصغيرة في الأردن، المجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، الجزء الأول، العدد (٣٢) يوليو، ديسمبر: ٢٦٧-٣٠٦.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠١٠)، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠٠٩)، إصدارات معايير التدقيق الدولية ورقابة الجودة ٢٠٠٩، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠٠٨)، إصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ٢٠٠٨، الجزء الثاني، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠٠٨)، إصدارات معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة ٢٠٠٨، الجزء الأول، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

- المليجي، فؤاد السيد، (١٩٩٩)، أثر الحوافز الضريبية على القياس المحاسبي لتكلفة الإنتاج في المشروعات الصغيرة مع دراسة تطبيقية للمراكز الطبية الممولة من صندوق التنمية الاجتماعية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول: ٤١-٩٩.
- امبابي، محمد على سيد، (١٩٩٨)، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق وتوفير فرص عمل للشباب بعيدا عن الوظائف الميري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث: ٤٩-٧٢.
- درويش، محمد الشحات، (٢٠٠١)، إدارة تقنيات الابتكار بالمؤسسات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم باستخدام الحضانات التكنولوجية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع: ٣٦٣-٤١٠.
- زرفين، عبود، (٢٠٠٨)، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، بحوث اقتصادية عربية: مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الخامسة عشرة، العدد (٤٢) ربيع: ١٠٣-١٢٤.
- عبد المنعم، أسامة محمد، عبد العليم، محمد بكري، (١٩٩٩)، تأثير حجم المشروع على تطبيق إستراتيجية إدارة الجودة الشاملة: دراسة ميدانية مقارنة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني: ٣٧٨-٣٢١.
- عامر، وحيد محمد مهدي، (٢٠٠٢)، تمويل المشروعات الصغيرة كأداة للتخفيف من حدة ظاهرتي الفقر والبطالة في جمهورية مصر العربية مع الإشارة إلى المنطقة العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول: ٥٧٣-٦٠٨.
- غنيم، احمد محمد السيد، (١٩٩٣)، عوامل تفضيل صغار المنتجين إلغاء أو الاستمرار تشغيل منشآتهم وأثرها في ترشيد قرار إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة بالتطبيق على صناعة الأثاث بمحافظة دمياط، المجلة

المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع: ٢٩١-٣١٦.

- مرعي، عطية عبد الحي، (٢٠٠٢)، دور المعلومات والأدوات المحاسبية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول: ٢٦٧-٣٠٦.

- مزروع، فائق إبراهيم، (٢٠٠٢)، تقييم تجرية غرس المهارات المحاسبية والتسويقية للخريجين لإدارة المشروعات الصغيرة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول: ٢١٣-٢٦٦.

- نصر، عبد الله صميده على، (١٩٩٩)، تخطيط تأمين الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة خلال مرحلة التحولات الاقتصادية في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الأول: ٥٨١-٦٠٦.

المراجع الأجنبية

- Agbejule, Adebayo, Jokipii, Annukka, (2009), Strategy, control activities, monitoring and effectiveness, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24 No. 6, pp. 500-522.
- Albert L. Nagy, (2008), Financial information systems service providers and the internal control report, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 No. 6, pp. 596-608.
- ASB, (2008), **Financial Reporting Standard for Smaller Entities (FRSSE)**, January, Accounting Standard Board, United Kingdom and Institute of chartered Accountants in Ireland, www.frcpublications.com, pp.1-184.
- ASB, (2007), **Financial Reporting Standard for Smaller Entities (FRSSE)**, January, Accounting Standard Board, United Kingdom and Institute of chartered Accountants in Ireland, www.frcpublications.com, PP. 1-185.

- ASB, (2005), **Financial Reporting Standard for Smaller Entities (FRSSE)**, Accounting Standard Board, United Kingdom and Institute of chartered Accountants in Ireland, www.frcpublications.com, United Kingdom, January, pp.1-162.
- APB, (2007), **Guidance on Smaller Entity Audit Documentation, Practice Note (26)**, The Auditing Practice Board Limited, www.frcpublications.com, September, pp.1-46.
- IASB, (2009), **International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs)**, International Accounting Standard Board, IASC Foundation Publications Department, www.iasb.org, London, United Kingdom, September.
- Bierstaker, James Lloyd and Thibodeau, Jay C., (2006), The effect of format and experience on internal control evaluation, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21 No. 9, pp. 877-891.
- Chew, Rosalind and Chew, Soon-Beng, (2008), A Study of SMEs in Singapore, **Journal of Enterprising Communities: People and Places in the Global Economy**, Vol. 2 No. 4, pp. 332-347.
- Haron, Hasnah, Ibrahim, Dato' Daing Nasir, Jeyaraman, K. and Chye, Ong Hock, (2010), Determinants of internal control characteristics influencing voluntary and mandatory disclosures: A Malaysian perspective, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25 No. 2, pp. 140-159.
- Huang, Hua-Wei, (2009), Sarbanes-Oxley section 404 Compliance: Recent changes in US-traded foreign firms' internal control reporting, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24 No. 6, pp. 584-598.
- IASB, (2007), **International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs)**, Exposure Draft, International Accounting Standard Board, IASC Foundation Publications Department, www.iasb.org, London, United Kingdom, February.

- IFAC, SMPC, (2008), **Micro-Entity Financial Reporting: Some Empirical Evidence on the Perspectives of Preparers: Information Paper**, Small and Medium Practice Committee, International Federation of Accountants, www.ifac.org, January, New York, USA.
- IFAC, IAASB, (2010), **Handbook of International Quality Control ,Auditing, Review, Other Assurance, and Related Service Pronouncements, Part 1**, International Federation of Accountants, USA.
- IFAC, IAASB, (2009), Handbook of International Auditing, Standard and Quality Control, Part 1, International Federation of Accountants, USA.
- IFAC, IAASB, (2008), **Handbook of International Auditing, Assurance and Ethics Pronouncements, Part 1**, International Federation of Accountants, USA.
- IFAC, SMPC, (2007), **Guide to Using International Standards on Auditing in the Audits of Small- and Medium- sized Entities: Implementation Guide**, Small and Medium Practice Committee, International Federation of Accountants, www.ifac.org, December, New York, USA.
- Ittonen, Kim, (2010), Investor reactions to disclosures of material internal control weaknesses, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25 No. 3, pp. 259-268.
- Jagdish, Pathak, (2005), Risk management, internal controls and Organizational vulnerabilities, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 20, No. 6, pp. 569-577.
- Janvrin, Diane, (2008), To what extent does internal control effectiveness increase the value of internal evidence?, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 No. 3, pp. 262-282.

- Jones, Michael John, (2008), Internal control, accountability and corporate governance: Medieval and modern Britain compared, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 21 No. 7, pp. 1052-1075
- Jørgensen, Kirsten, Nijs Duijm, Jan, and Troen, Hanne, (2011), Demonstration of risk profiling for promoting safety in SMEs, **International Journal of Workplace, Health Management**, Vol. 4 No. 2, pp. 179-193.
- Kam Chan, Gary Kleinman and Picheng Lee, (2009), The impact of Sarbanes-Oxley on internal control remediation, **International Journal of Accounting and Information Management**, Vol. 17 No. 1, pp. 53-65.
- Mitra, Santanu and Hossain Mahmud, (2011), Corporate governance attributes and remediation of internal control material weaknesses reported under SOX Section 404, **Review of Accounting and Finance**, Vol. 10 No. 1, pp. 5-29.
- Mitra, Santanu, (2009), Pervasiveness, severity, and remediation of internal control material weaknesses under SOX Section 404 and audit fees, **Review of Accounting and Finance**, Vol. 8 No. 4, pp. 369-387.
- Munro, Lois and Stewart, Jenny, (2011), External auditors' reliance on internal auditing: further evidence, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 26 No. 6, pp. 464-481.
- O'Leary, Conor, Iselin, Errol and Sharma, Divesh, (2006), The Relative Effects of Elements of Internal Control on Auditors' Evaluations of Internal Control, **Pacific Accounting Review**, Vol. 18, No. 2, pp.69-96.

- Patten, Dennis M., (2006), An analysis of the impact of locus-of-control on internal auditor job performance and satisfaction, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 20 No. 9, pp. 1016 -1029
- Rae, Kirsty and Subramaniam, Nava, (2008), Quality of internal control procedures: Antecedents and moderating effect on organisational justice and employee fraud, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 No. 2, pp. 104-124.
- Sarens, Gerrit and Christopher, Joe, (2010), The association between corporate governance guidelines and risk management and internal control practices: Evidence from a comparative study, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25 No. 4, pp. 288-308.
- Schneider, Arnold, (2009), Auditors' internal control opinions: do they influence judgments about investments?, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24 No. 8, pp. 709-723.
- Sim, Marc, (2010), National culture effects on groups evaluating internal control, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25 No. 1, pp. 53-78.
- Stephens, Nathaniel M., (2011), External auditor characteristics and internal control reporting, under SOX section 302, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 26 No. 2, pp. 114-129.

قائمة الملاحق

المحقي ١: قائمة الاستبيان

تادرا	قليلا	إلى حد ما	يُطبق	يُطبق بقوة	العبارة - درجة التأكد
					١- توجد تعليمات عامة لتعيين السلطات والمسؤوليات
					٢- لا توجد تعليمات بشأن سلطات ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق
					٣- يوجد التزام بالكفاءة
					٤- توجد مراجعات متخصصة سواء من مصادر داخلية أو خارجية
					٥- توجد سياسات واضحة للممارسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية
					٦- يوجد تعليمات خاصة بالنزاهة والقيم الأخلاقية
					٧- توجد فلسفة خاصة بالإدارة وأسلوب التشغيل
					٨- يوجد هيكل تنظيمي
					٩- توجد تعليمات بالإجراءات والسياسات العامة
					١٠- يوجد نظام للتقييم الذاتي/ وفحص تأكيد الجودة
					١١- يوجد نظام للأشراف وتقييم أداء الموظفين
					١٢- توجد أهداف إستراتيجية بشأن تقدير المخاطر في الشركة
					١٣- توجد أهداف محددة للعمليات الخاصة بتقدير المخاطر
					١٤- يوجد دليل لتحديد المخاطر
					١٥- توجد أهداف للعمليات الفرعية الخاصة بتقدير المخاطر
					١٦- يوجد تخطيط مستمر للأعمال المتعلقة بتقدير المخاطر
					١٧- توجد فلسفة واضحة لإدارة التغيير
					١٨- يوجد تحديد واضح للتهديدات التي تواجه المنشأة
					١٩- يوجد تحديد واضح لأنشطة تقدير المخاطر
					٢٠- يوجد نظام جيد للتخطيط وإعداد الموازنات

نادرًا	قليلاً	إلى حد ما	يطبق	يطبق بقوة	العبارة - درجة التأكد
					٢١- يوجد تحديد واضح للسلطات فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً
					٢٢- يوجد التزام بخصوصية الاكتمال فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً
					٢٣- يوجد التزام بخصوصية دقة البيانات فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً
					٢٤- يوجد التزام بخصوصية الوقت المناسب فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً
					٢٥- يوجد التزام بخصوصية الاستمرارية فيما يتعلق بالمعلومات وتشغيل المعاملات يدوياً أو إلكترونياً
					٢٦- يوجد تحديد واضح لمركز البيانات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٢٧- يوجد تحديد واضح لأنظمة التشغيل لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٢٨- يوجد تحديد واضح لضوابط أمن الوصول لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات في الشركة
					٢٩- يوجد تحديد واضح لضوابط الحماية ضد كوارث تكنولوجيا المعلومات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٠- يوجد تحديد واضح لقواعد النظام لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣١- توجد إجراءات واضحة للاختبار الأوتوماتيكي للملفات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٢- يوجد إجراءات واضحة لتطوير مقاييس الأداء لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٣- توجد إجراءات واضحة لشغل الوظائف المباشرة أو إدارة النشاط لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٤- توجد إجراءات واضحة لتحليل البيانات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات

نادرا	قليلا	إلى حد ما	يطبق	يطبق بقوة	العبرة - درجة التأكد
					٣٥- توجد إجراءات واضحة لعمل التسويات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٦- يوجد تحديد واضح لضوابط الرقابة الوقائية المادية لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٧- يوجد تحديد واضح للفصل بين الواجبات لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٨- يوجد تحديد واضح بشأن إدارة الطرف الثالث لغرض الرقابة على أنظمة المعلومات
					٣٩- توجد إجراءات واضحة لعمليات التوصيل الإداري
					٤٠- توجد إجراءات واضحة لنشر ونقل المعلومات
					٤١- توجد إجراءات واضحة لعمليات التوصيل الإستراتيجي
					٤٢- توجد إجراءات واضحة لتوصيل الأهداف
					٤٣- يوجد تحديد واضح لفترات الاجتماعات الرسمية
					٤٤- يوجد نظام واضح لتدفق المعلومات إلى الداخل عن الأداء
					٤٥- يوجد تحديد واضح لسياسات التدريب
					٤٦- توجد إجراءات واضحة للمراقبة المستمرة
					٤٧- لا يوجد دليل واضح لأنشطة التحسين المستمرة
					٤٨- لا يوجد نظام واضح لمواجهة عجز آليات التقارير
					٤٩- توجد إجراءات واضحة لمتابعة الفعل التصحيحي للمراقبة
					٥٠- توجد إجراءات واضحة لفحص التسويات
					٥١- لا توجد لجنة للإفصاح